# حوكمة الركن الركين (الجانب الشرعي) في المؤسسات المالية الإسلامية


## أ. د سمير الشاعر

أستاذ المحاسبة والاقتصاد الإسلامي

مستشار ومحاضر في العديد من الجامعات اللبنانية

عضو سابق في مجلس أمناء صندوق الزكاة في لبنان

خبير معتمد في المالية الإسلامية لدى صندوق النقد الدولي IMF

مدير التدقيق الشرعي سابقاً في بيت التمويل العربي (مصرف إسلامي)

عضو اللجان الشرعية في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI

# مسميات الحوكمة

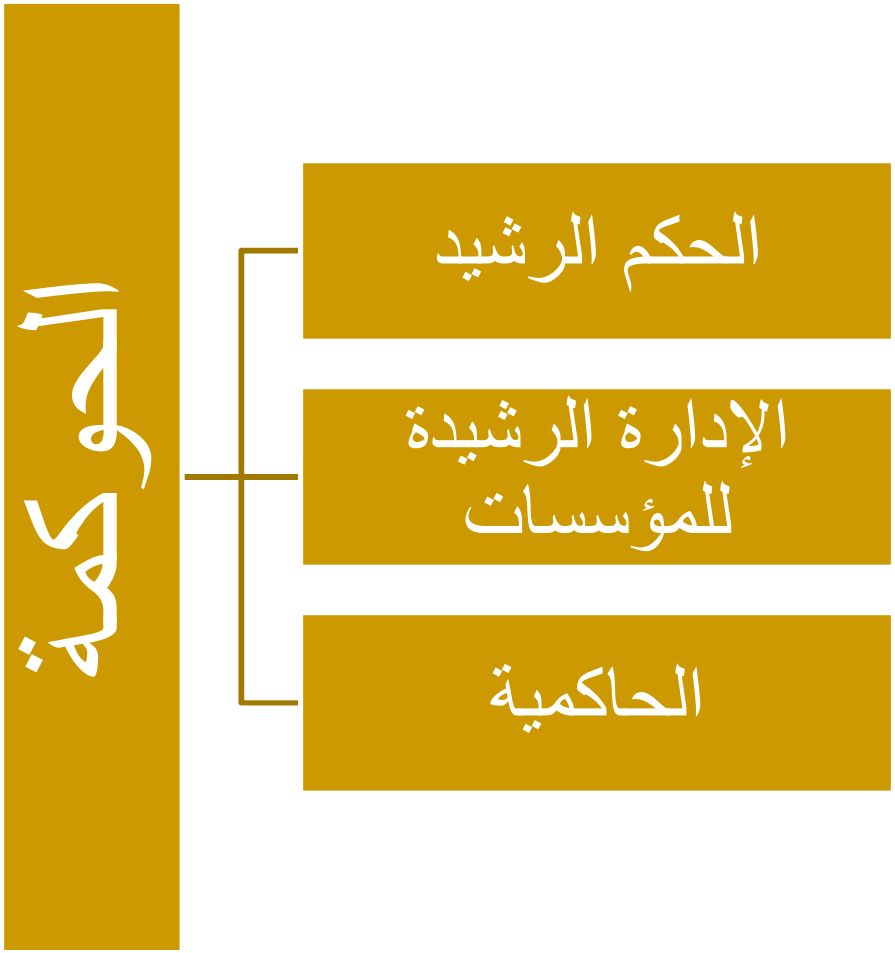

# ماهية الحوكمة

- هناك من يعرفها بأنها: **" مجموع (قواعد اللعبة) التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين ".**
- **وبمعنى أخر،** فإن الحوكمة تعني النظام، **أي وجود نظم تحكم** العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية.

فهل الجانب الشرعي جزء من الداخل؟ وهل هو ذا تأثير؟

# تهدف ضوابط الحوكمة إلى تحقيق:

- الشفافية والعدالة.
- منح حق مساءلة إدارة الشركة.
- تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا.
- مراعاة مصالح العمل والعمال.
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدى إلى تنمية:
  1. **الاستثمار وتشجيع تدفقه،**
  2. **وتنمية المدخرات،**
  3. **وتعظيم الربحية،**
  4. **وإتاحة فرص عمل جديدة.**

- **هل الضوابط السابقة تتنافى والمتطلبات الشرعية؟**

# وتؤكد قواعد الحوكمة على أهمية:

- الالتزام بأحكام القانون./الشرع
- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي./ الشرعي
- وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين./ وانضباطها الشرعي
- تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ./ ورقابة شرعية بلجنة مماثلة وبواسطة الهيئة

# الركن الركين (الجانب الشرعي)

- أركان الانضباط الشرعي في المؤسسات المالية ثلاث:
  - هيئة الرقابة الشرعية / قائمة – استقلالها كامل
  - التدقيق الشرعي الداخلي / قائم – استقلاله جزئي
  - التدقيق الشرعي الخارجي / سيقوم – استقلاله كامل وقانوني

- أين نقاط التوافق والتعارض مع منظور الحوكمة القائمة أساساً على جهود مجلس الإدارة.

# الأطراف الأساسية في نظام الحوكمة

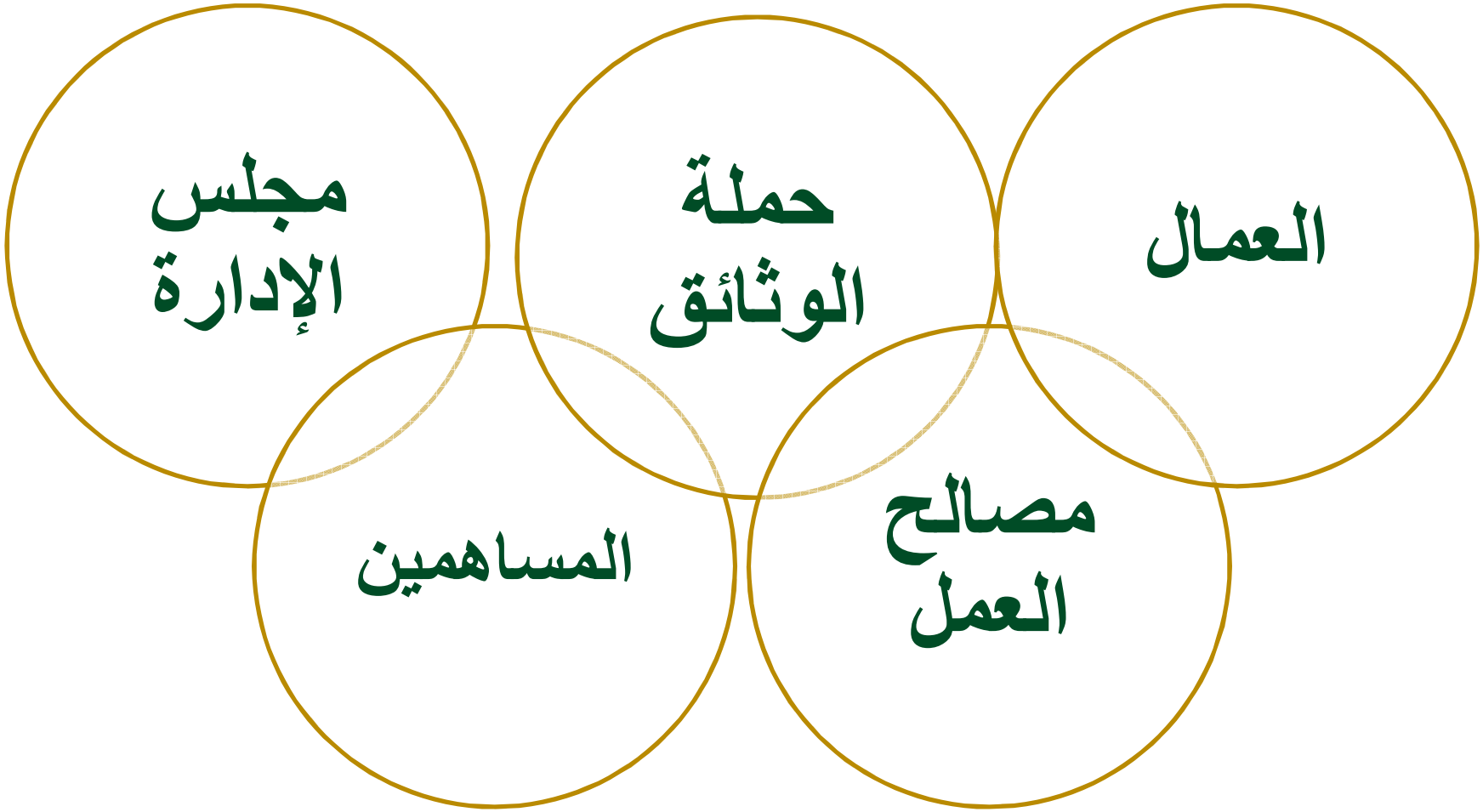

# الهيئة الشرعية وأطراف نظام الحوكمة

- **مع مجلس الإدارة**
  - تضبط له النظام الأساسي
  - توفق أهدافه والمقاصد الشرعية
  - تنظم له الاستراتيجيات والقرارات شرعاً
  - تعينه في التنفيذ المنضبط والمدقق شرعاً
- **مع المساهمين وحملة الوثائق**
  - تمنع الظلم والعدوان على حقوقهم بما حل وترك ما حرم من الأعمال والقرارات
  - تمكنهم من طاعة الله في مالهم وأداء حقه
- **مع العمال**
  - ترتب علاقاتهم بعقود شرعية
  - تسمع تظلماتهم
- **ومصالح العمل**
  - جلها تحميها مقاصد الشريعة

# التدقيق الشرعي الداخلي وأطراف نظام الحوكمة

- **مع مجلس الإدارة**
  - يعاون مجلس الإدارة والإدارة على التزام التنفيذ السليم شرعاً
  - ينسق مع الهيئة ليدعم الإدارة وأجهزتها باحتياجاتهم الشرعية
- **مع المساهمين وحملة الوثائق**
  - يتابع تنفيذ قرارات الهيئة
  - يتابع التفاصيل بما يحقق الانضباط الشرعي
- **مع العمال**
  - يساهم في تأهيلهم الشرعي
  - يعاون في الإجابة على استفساراتهم الفنية والشخصية
- **ومصالح العمل**
  - يحرص على تحقيق أهداف الهيئة المحققة للمصالح والمقاصد.

# التدقيق الشرعي الخارجي وأطراف نظام الحوكمة

- **واقعه: هو الأقل حضوراً اليوم إلا أنه سيكون حاضر وبقوة قريباً:**
  - **بسبب المتغيرات المالية الدولية**
  - **متطلبات الحوكمة المستجدة**
  - **مواكبة المتطلبات والتغيرات في صناعة التدقيق الخارجي التقليدي**
- **مع مجلس الإدارة**
  - يؤمن له الرأي الشرعي المستقل تماماً للمخالصة من تبعات الأعمال المنفذة
- **مع المساهمين وحملة الوثائق**
  - يطمئنهم شرعاً لمدى التزام الإدارة والمجلس للنهوض بأعباء أموالهم
- **مع العمال**
  - يدعم جهود وإنجازات الجيد منهم ويلفت لغير ذلك
- **ومصالح العمل**
  - تحقيق أهداف الهيئة والانتظام القانوني العام

# التوافق والتعارض بين الجانبين الشرعي والتنفيذي

- **المفارقات السابقة أوضحت أن الأجهزة الشرعية الثلاث:**
  - ليست بديل عن مجلس الإدارة أو الإدارة بل داعمة لهما
  - تحرص على تحقيق مقاصد المساهمين وحملة الوثائق
  - تعاون الإدارة على التنفيذ بما يخص الشريعة
  - تطمئن الجمهور لمدى التزام الإدارة الشرعي
  - تؤمن التغطية القانونية للمؤسسة
  - تقدم الخدمة الشرعية لمختلف الأطراف بصنوفها وفنونها وأوضاعها المختلفة والمستجدة.

# حوكمة الجانب الشرعي ذاته

- وضع IFSB نظام عام للضوابط الشرعية في مؤسسات المالية الإسلامية أساسه:
  - الكفاءة
  - الاستقلالية
  - السرية
  - التناسق
- المستهدف الأول «الهيئة الشرعية» واتصافاتها:
  1. الشروط المرجعية للهيئة الشرعية/ ستفصل
  2. الاجراءات التشغيلية للهيئة الشرعية/ ستفصل
  3. الأخلاقيات والسلوكيات المهنية لأعضاء الهيئة الشرعية/ ستفصل
  4. الحد الأدنى من المهارات المطلوبة من أعضاء الهيئة الشرعية/ ستفصل
- وعلى مثلها ستحوكم جهات التدقيق الداخلي والخارجي

# 1- الشروط المرجعية للهيئة الشرعية

- التعيين، الاستقالة أو إنهاء الخدمة
- هيكل التقارير
- السلطات والصلاحيات
- الواجبات الأساسية
- تفويض السلطة
- مراجعة الشروط المرجعية تلبية لمطالب الهيئة أو المتطلبات الإشرافية

# 2- الاجراءات التشغيلية للهيئة الشرعية

- تقديم طلب إصدار القرارات حول المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية
- تقارير الهيئة الشرعية (التحري عن الوقائع/ تصميم المنتج وتطويره/ تقرير داخلي والتقرير السنوي)
- رئيس الهيئة الشرعية (الاختيار والدورية)
- أمانة الهيئة الشرعية
- تواتر الاجتماعات
- النصاب المطلوب للاجتماعات
- اتخاذ القرار (بين الاجماع والأغلبية الحاضرة)
- حضور الإدارة العليا
- صلاحيات استدعاء المسؤولين المعنيين لحضور الاجتماعات
- محضر الاجتماعات

# 3- الأخلاقيات والسلوكيات المهنية لأعضاء الهيئة الشرعية

- الاستقلالية
- المسؤولية الشخصية
- العناية والضمير المهني
- السرية
- الالتزام بأنواع النشاط
- العقوبات التأديبية
- التأهيل المستمر

## 4- الحد الأدنى من المهارات المطلوبة من أعضاء الهيئة الشرعية

- المؤهلات الاكاديمية
- الخبرة والكفاءة
- سجل المتابعة (خاصة الأمانة/ النزاهة/ السمعة في تعاملاته المهنية والمالية)

# الحوكمة المستقبلية بما يخص الجانب الشرعي

## هل الهيئة الشرعية:

- أبدت قابلية تنظيمية فعالة للمسؤولية تجاه الغير؟
- أوصلت بالفعل المعلومات المتعلقة بوظائفها لكيانات الضوابط الأخرى بما فيها مجلس الإدارة والإدارة والمدققين؟
- تمكنت من تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة (مخاطر: الالتزام/ فقدان السمعة) وهل أوصلت هذه المخاطر للأقسام المعنية في المؤسسة؟
- شجعت الأخلاق والقيم الملائمة في المؤسسة؟
- شجعت التحسين المستمر لإجراءات المراقبة الشرعية في المؤسسة؟

# الحوكمة المستقبلية بما يخص الجانب الشرعي

- **هل كل عضو من أعضاء الهيئة على حده:**
  - أسهم بأفضل ما يقدر في إثراء النقاشات والمداولات التي يتم تناولها داخل الهيئة الشرعية؟
  - أظهر النزاهة والأمانة؟
  - يسعى للتحسين الذاتي المستمر؟
  - يقبل المسؤولية بالحرص الواجب وبالعناية؟
  - كيس وحساس تجاه الاختلافات الثقافية؟
  - يلاحظ/يلمّ بالعناصر المحيطة (السياق) قبل اتخاذ قرار؟
  - يفكر بطريقة منطقية وأساس منطقي؟
  - يظهر رغبة في التعلم من الآخرين؟
  - لديه مهارات التحري (قادر على طرح أسئلة ذكية وملائمة)؟

# تابع الحوكمة المستقبلية
# تحديات العولمة المالية ومستجداتها

- **متطلبات المؤسسات الدولية (مرفقه بإيجاز)**
  - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OEEC):

    Organisation for Economic Co-operation and Development
  - لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (Basel Committee)
  - مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC)
- **المستجدات**
  - الفضائح المصرفية المستهلة بال HSBC
  - تتبع الأموال الملوثة بأنواعها
  - التهرب الضريبي
  - متطلبات القوانين القومية
  - توعية الجمهور بمتطلبات الصناعة الشرعية

## ستؤدي الحوكمة من وجهة نظر المؤسسات الدولية إلى:

- زيادة الثقة في الاقتصاد القومي
- تعميق دور سوق المال
- وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار
- والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين
- تشجع نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية
- تساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح
- وأخيرا خلق فرص عمل.

**وكل ما سبق لا اعتراض على فكرته شرعاً**

## معايير(إرشادات) لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية

1. قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من النظم.
2. إستراتيجية للشركة معدة جيدا.
3. التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار.
4. وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.
5. توافر نظام ضبط داخلي قوي (يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر).
6. مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح.
7. الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا.
8. تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

## معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

1. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.
2. حفظ حقوق جميع المساهمين.
3. المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين.
4. دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة.
5. الإفصاح والشفافية.
6. مسؤوليات مجلس الإدارة.

## معايير مؤسسة التمويل الدولية

1. الممارسات المقبولة للحكم الجيد.
2. خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.
3. إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.
4. القيادة.